



اختصاصات إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية

نسخة مسودة للمناقشة

A. الخلفية والأساس المنطقي

1. إن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر بالغ الأهمية لتحقيق رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي المتمثلة في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، والإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي.
2. من أجل تحويل هذه الرؤية إلى واقع، اتخذت لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)، في دورتها السادسة والأربعين في أكتوبر 2019، قرارًا بوضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية (يشار إليها باسم "المبادئ التوجيهية" في هذه الوثيقة)، كجزء من برنامج العمل متعدد السنوات (MYPoW) للفترة 2020-2023.
3. في الوقت الحالي، ينتج نظام الغذاء العالمي ما يكفي من الغذاء لإطعام كل شخص على هذا الكوكب. ومع ذلك، وبسبب مجموعة من التحديات المتنوعة، يفشل عدد متزايد من الناس في تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية اليومية. في عام 2019، قُدر عدد الجياع بحوالي 690 مليون شخص، بزيادة بنحو 60 مليون شخص منذ عام 2014، يمثلون 8.9٪ من إجمالي السكان.² وقد تضيف جائحة كوفيد-19 ما بين 83 إلى 132 مليون شخص إضافي إلى صفوف ناقصي التغذية في عام 2020.³ سوء التغذية بجميع أشكاله - نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة - هو الآن العامل الأول الذي يسهم في العبء العالمي للأمراض وتقليل متوسط العمر المتوقع. في هذا السياق العالمي الصعب، يكون سد الفجوة بين الجنسين ودعم النساء لاستخدام إمكاناتهن الكاملة لتحقيق الأمن الغذائي أكثر أهمية من أي وقت مضى.
4. المساواة بين الجنسين ضرورية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولتعزيز تحول النظام الغذائي بما يتماشى مع الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أقر المجتمع الدولي بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (GEWE) للتنمية المستدامة من خلال اعتماد المساواة بين الجنسين كهدف قائم بذاته (SDG5) وأيضًا كموضوع شامل لجميع أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن التعميم المنهجي لمنظور

¹ برنامج العمل 2020-2023 CFS متعدد السنوات، CFS 2019/46/7.

² حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (SOFI)، للعام 2020.

³ SOFI، 2020.

نوع جنسانيّ في تنفيذ خطة عام 2030 أمر بالغ الأهمية.

5. تُظهر مجموعة كبيرة من الأدلة الروابط الإيجابية بين المساواة بين الجنسين وبين الأمن الغذائي والتغذية. المساواة بين الجنسين ليست فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، بل هي أيضاً أداة مفيدة للحد من الفقر والنمو الاقتصادي. إن تحقيق المساواة بين الجنسين له علاقة إيجابية بزيادة رفاهية الأسرة، والإنتاج، وتحسين الكفاءة في العديد من القطاعات، بما في ذلك الزراعة، حيث يستمر عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها في تقويض الأداء، مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية أقل مما كان يمكن تحقيقه في الواقع.

6. علاوة على ذلك، فإنّ تمكين المرأة والاستثمار في رفاهيتها من أكثر الطرق فعالية لتحسين التغذية وخفض معدل وفيات الرضع والحد من سوء تغذية الأطفال، مما يساعد على كسر حلقات سوء التغذية بين الأجيال. تلعب النساء أيضاً أدواراً مهمة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه والحفاظ على التنوع البيولوجي. بالنظر إلى كل ما سبق، فإن الاستثمار في المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين ليس فقط الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، بل هو الشيء الذكي الذي يجب القيام به.

7. تلعب النساء أدواراً نشطة على طول سلسلة التوريد بأكملها في أنظمة الأغذية الزراعية كمزارعات ومعالجات وتاجرات وعاملات بأجر ورائدات أعمال. تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن النساء يوفرن أكثر من 37 في المائة من العمالة الزراعية الريفية في العالم، وهو رقم يرتفع إلى 48 في المائة في البلدان منخفضة الدخل⁴. إن سد الفجوة بين الجنسين من شأنه أن يزيد غلة المرأة في المزارع بنسبة 20-30 في المائة، ويرفع إجمالي الناتج الزراعي بنسبة 2.5 إلى 4 في المائة، ويحتمل أن يقلل عدد الجياع بنسبة 12-17 في المائة⁵. ومن شأن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الوصول إلى الموارد الزراعية والمدخلات والخدمات أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية الزراعية وزيادة الدخل ورفاهية الأسرة. إنّ تقديم الدعم الكافي للنساء في أنظمة الأغذية الزراعية أمر بالغ الأهمية لكوكب الأرض لإطعام تسعة مليارات شخص في عام 2050 وإنتاج المزيد من الغذاء بنسبة 50 في المائة.

8. على الرغم من التقدم الإيجابي الذي تم إحرازه على مدى عقود في تضيق الفجوات بين الجنسين، إلا أن عدم المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة حيث لا تزال المرأة تواجه التمييز في العديد من المجالات - بما في ذلك الوصول إلى الموارد الإنتاجية الرئيسية والأصول والخدمات والفرص الاقتصادية والتحكم فيها، والمشاركة في عمليات صنع القرار على الصعيد الأسري والمجتمعي والوطني - ما يؤثر سلباً على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار.

9. يؤدي التمييز أيضاً إلى فجوة بين الجنسين في الوصول على الغذاء، مع ارتفاع انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بين النساء. وقد اتسعت الفجوة بين الجنسين من 2018 إلى 2019⁶ ومن المتوقع أن تتسع أكثر لِمَا لجائحة كوفيد-19 وتدابير احتوائها من تأثير سلبي ومتباين بين

⁴حسب تقديرات منظمة العمل الدولية المنمجة لعام 2020 باستخدام بيانات منظمة العمل الدولية، 'اتجاهات النماذج الاقتصادية القياسية': منظمة العمل الدولية. 2020 العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية. جنيف، سويسرا. (متاح أيضاً على <http://ilo.org/wesodata>).

⁵حالة الأغذية والزراعة 2010-2011. المرأة في الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية.

⁶SOFI، 2020.

الجنسين على الأمن الغذائي والتغذية.⁷ ويؤدي الحرمان والتمييز الممنهجان إلى استمرار دورة سوء التغذية بين الأجيال.

10. بينما تعاني النساء والفتيات من عدم المساواة بين الجنسين إلى حد كبير، فإن الرجال والفتيان كذلك تمنعهم الحواجز التمييزية والأعراف والتوقعات المجتمعية المقيدة من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وبالتالي، فإن تغيير الأدوار والعلاقات بين الجنسين نحو المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص سيفيد الجميع. ومن الأهمية بمكان أن يتحمل كل من الرجال والنساء مسؤولية مشتركة وأن يكون لهم دور نشط في هذه العملية.

B. هدف المبادئ التوجيهية

11. إن هدف المبادئ التوجيهية هو دعم الحكومات وشركاء التنمية في جهودهم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية، من أجل الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي.

12. وستوفر هذه المبادئ توجيهها سياسيا ملموسا يستند إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتدخلات التحويلية الجنسانية، والحلول المبتكرة، بهدف تحسين الإطار القانوني والسياسي، وتوفير سياسات، وترتيبات مؤسسية، وخطط وبرامج وطنية، وتشجيع زيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمالية.

13. تهدف المبادئ التوجيهية إلى تعزيز اتساق السياسات بشكل أكبر بين المساواة بين الجنسين وبين الأمن الغذائي وأجندات التغذية، وتعزيز التأثر المتبادل في ما بين التدابير السياسية. يساعد إنتاج ونشر الأدلة حول الفرص والمعوقات على زيادة الوعي ودعم تطوير السياسات والبرامج التي تدمج بشكل متسق المساواة بين الجنسين مع أهداف الأمن الغذائي والتغذية.

14. وستسهم المبادئ التوجيهية في تسريع العمل من قبل جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات لتحقيق رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كجزء من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التنمية المستدامة (2020-2029). ونظرًا إلى الدور المهم الذي تلعبه النساء في الزراعة الأسرية وكذلك في أمن غذاء وتغذية الأسرة، فستسهم المبادئ التوجيهية أيضًا في تنفيذ خطط عمل عقود الأمم المتحدة للعمل: حول 'التغذية' (2016-2025)، و'الماء من أجل التنمية المستدامة' (2018-2028) و'الزراعة الأسرية' (2019-2028).

C. نطاق المبادئ التوجيهية

15. إن المبادئ التوجيهية سوف:

15.1 تُحدد المساهمات الأساسية للمرأة وأدوارها في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن الحد من الفقر والتصدي لتغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة. وتؤكد على أن الحقوق والمسؤوليات والفرص الكاملة والمتساوية للنساء والرجال ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

15.2 وتوحد جميع الأعمال السابقة للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين،

⁷ موجز سياسات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الآثار الجنسانية لفيروس كورونا-19 والاستجابات السياسية العادلة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، 2020.

بما في ذلك: [توصيات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي \(2011\)](#)، ووثيقة المعلومات الأساسية ونتائج منتدى لجنة الأمن الغذائي العالمي لعام 2017 بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية .

- 15.3 وتبني على الإحصاءات والأدلة والبحوث الجنسانية وعلى الخبرات الملموسة والممارسات الجيدة لجميع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك الدروس المستفادة والمعرفة المتولدة من البرامج ذات الصلة التي تنفذها وكالات وهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي)، وشركاء التنمية الآخرون.
- 15.4 وتحدد الفرص لتعزيز المساواة بين الجنسين واقتراح إستراتيجيات للتغلب على التمييز بين الجنسين وعلى الحواجز الهيكلية في المجالات الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية، ومنها (دون حصر):
- تقسيم العمل بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، مع مراعاة الأدوار الإنتاجية والإنجابية ؛
 - والوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة والعمل اللائق ؛
 - والوصول إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها، مثل الأراضي والمدخلات الزراعية والائتمان والخدمات المالية الأخرى ؛
 - ومشاركة المرأة والرجل في صنع القرار والقيادة والتمثيل والوكالة في تشكيل السياسات العامة ؛
 - والوصول إلى بناء القدرات والتدريب والتعليم والخدمات الاستشارية الريفية والمعرفة والمعلومات ؛
 - والوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك الابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات الرقمية والزراعية؛
 - وبرامج الحماية الاجتماعية والمساعدات الغذائية.
- 15.5 وتؤكد على أهمية جمع وتحليل واستخدام البيانات ذات الصلة المصنفة حسب نوع الجنس والجنس والعمر لدعم السياسات والبرامج والخطط والإستراتيجيات القائمة على الأدلة والرصد الكافي وتقييم الأثر.
- 15.6 وتعزز الإجراءات الخاصة بالسياق مع التركيز على النساء في حالات الضعف مع إدراك أن النساء لسن مجموعة متجانسة، لكنهن غالباً ما يعانين من أشكال مختلفة ومتعددة ومتقاطعة من التمييز في ما بين البلدان وفي أنحاء البلد الواحد.
- 15.7 وتدعو إلى استخدام الأساليب التحويلية القادرة على معالجة كل من الأعراض والأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، بهدف تحقيق تغيير دائم من حيث ما تتمتع به النساء من سيطرة على حياتهن الخاصة وما يمتلكن من فرص في هذا الشأن، بدلاً من مجرد زيادات مؤقتة في الفرص.

15.8 وتلفت الانتباه إلى وجوب أن تفي الحكومات بالتزاماتها لتحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكين المرأة من خلال ترجمة تلك الالتزامات إلى سياسات وبرامج واستثمارات وطنية بموارد بشرية ومالية كافية.⁸

15.9 وتسلب الضوء على الحاجة إلى العمل من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة العامة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وخاصة توصيتها العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية⁹ وغيرها من الاتفاقيات الدولية الملزمة قانوناً¹⁰ وإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995).¹¹

15.10 وتكمل وترفد التنفيذ الفعال لمنتجات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي الحالية والمنتجات القادمة، مثل: الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، وتوصيات السياسات بشأن المقاربات الزراعية الإيكولوجية والمقاربات المبتكرة الأخرى.

15.11 تضمين توجيهات بشأن تقييم استخدام المبادئ التوجيهية وتطبيقها في إطار آلية رصد لجنة الأمن الغذائي العالمي.

D. نوع الصك

16. ستكون المبادئ التوجيهية طوعية وغير ملزمة وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتفق مع الالتزامات الحالية بموجب القانون الوطني والدولي، ومع المراعاة الواجبة للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها. هذه الإرشادات، بمجرد اعتمادها من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي، يجب تفسيرها وتطبيقها وفقاً للأنظمة القانونية الوطنية ومؤسساتها.

17. وإنّ المبادئ التوجيهية الطوعية مكتملة وتدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى معالجة جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تؤثر سلباً على الأمن الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تستند إرشادات لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى الصكوك الحالية المعتمدة بشأن هذا الموضوع وأن تدمجها في سياق منظومة الأمم المتحدة.

18. وبغض النظر عن الطبيعة الطوعية لمنتجات لجنة الأمن الغذائي العالمي، سيتم تشجيع جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، حسب الاقتضاء، على نشر واستخدام وتطبيق المبادئ التوجيهية، لدعم البلدان في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية.

E. المستخدمين المستهدفين

19. تستهدف المبادئ التوجيهية جميع أصحاب المصلحة المشاركين في معالجة مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو المتأثرين بهذه المسائل. وهي تخاطب الحكومات في المقام الأول على جميع المستويات للمساعدة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة، حيث أن هدفها الأساسي هو توفير أدوات ملموسة لبناء اتساق السياسات بين وعبر سياسات القطاع العام على

⁸ CFS/2017/44.

⁹ الدورة الثانية والستون للجنة وضع المرأة (CSW) بشأن تمكين النساء والفتيات الريفيات.

¹⁰ تشمل الاتفاقيات الدولية الملزمة قانوناً: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)؛ واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ومن أمثلة على الاتفاقيات والإستراتيجيات الإقليمية: الإستراتيجية الجنسانية لخطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع 2025؛ وإستراتيجية المساواة بين الجنسين للاتحاد الأفريقي 2017-2027.

¹¹ CFS/2017/44.

المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما أنها ذات قيمة للجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في مناقشات السياسات وعمليات تنفيذ السياسة. تشمل هذه الجهات الفاعلة:

- (a) الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك الوزارات ذات الصلة والمؤسسات الوطنية ودون الوطنية والمحلية؛
- (b) المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك وكالات وهيئات الأمم المتحدة المكلفة بالأمن الغذائي والتغذية؛
- (c) المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات المزارعين؛
- (d) القطاع الخاص؛
- (e) منظمات البحث والجامعات؛
- (f) وكالات التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛
- (g) والمؤسسات الخيرية.

F. العملية والإطار الزمني المؤقت وتقدير الميزانية

20. من المقرر وضع مسودة المبادئ التوجيهية في الفترة 2021-2022، بعد الموافقة على الاختصاصات (TORs) من قبل الجلسة العامة في الدورة 47 للجنة الأمن الغذائي العالمي في فبراير 2021. ويُنتظرُ اعتمادُ المبادئ التوجيهية في الدورة 49 للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر 2022. سوف تُستخلصُ المبادئ التوجيهية من عملية استشارية شاملة مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين، حيث أن الشمولية مبدأ أساسي من مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي، مما يضمن التبنّي والشرعية. وبالإضافة إلى الأعضاء، سيتم تشجيع جميع المجموعات المذكورة في الفقرة السابقة على المشاركة.

21. وسيقدم فريق العمل مفتوحة العضوية (OEWG) المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إرشادا لعملية التشاور التي ستيسرها وتنفذها أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، المكلفة بصياغة الإصدارات المختلفة من المبادئ التوجيهية، بمساعدة فريق العمل الفني المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (TTT). يتكون فريق العمل الفني من خبراء فنيين يرشحهم ممثلو الفريق الاستشاري للجنة الأمن الغذائي العالمي. وسيقدمون مدخلات إلى الأمانة لإعداد وثائق المعلومات الأساسية لاجتماعات الفريق العامل مفتوح العضوية والنسخ المتتالية من المبادئ التوجيهية. وسيتم تقديم تحديثات منتظمة عن حالة عملية تقارب السياسات إلى مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والفريق الاستشاري.

22. وستعقد اجتماعات الفريق العامل مفتوح العضوية بانتظام للمضي قدما في إعداد المبادئ التوجيهية. وسيبدأ هذه الاجتماعات الرئيسان المشاركون المعينان من قبل مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي في يوليو 2020. وسيتم تشجيع الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي على المشاركة بنشاط في جميع مراحل تطوير المبادئ التوجيهية.

23. ومن المقرر إجراء مشاورات إقليمية¹² مع ممثلي البلدان والدوائر الأخرى في خمس مناطق (أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) للحصول على مدخلات وتعليقات واقتراحات حول أفضل السبل لمواءمة المبادئ التوجيهية مع الاحتياجات والأولويات الإقليمية والوطنية. وستسمح الفرص الإضافية، مثل

¹²حسب توافر التمويل.

المشاورات الإلكترونية والدعوات لتقديم مساهمات مكتوبة، لأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالمساهمة في هذه العملية.

24. ستتاح الإصدارات المختلفة من المبادئ التوجيهية في مختلف مراحل العملية (المسودة الأولية والمسودة الأولى والنسخة النهائية للتفاوض) باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة (العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية). وسيتم توفير الترجمة الفورية بهذه اللغات أثناء التفاوض الرسمي على النسخة النهائية من الإرشادات.

25. تقدر الميزانية اللازمة لإنجاز هذه العملية بمبلغ 700000 دولار أمريكي. وتغطي تنظيم المشاورات الإقليمية مع أصحاب المصلحة المتعددين، وترجمة وثائق المعلومات الأساسية لاجتماعات الفريق العامل مفتوح العضوية، والترجمة الفورية لمُجريات التفاوض بشأن السياسات، وتنظيم اجتماع الخبراء، والمشاورات الإلكترونية. ويجب تأمين الموارد المالية والبشرية الكافية مسبقاً لضمان نجاح عملية تقارب السياسات.
